

المحاسبة الزراعية الخاصة النوعية في النشاط والمبادئ والفروض

د.سالمي محمد دينوري . جامعة الوادي

Summary:

The agricultural activity and multi-forked of beginning sowing the seeds germinate until the acquisition of animals and nurtured and fattened and the exploitation of its resources such as milk, honey, wool, meat, etc., all accompanied by a group of risk Vary by product type, all that create accounting difficulties due Uncle accuracy and differences in terms of nature, in addition to the high risk rate, these difficulties are not at the level of accounting entries But rather on the level of principles and assumptions

ملخص :

إن النشاط الزراعي متعدد ومتشعب بداية من بذر البذور حتى تنبت واقتناء الحيوانات ورعايتها وتسميتها واستغلال خيراتها كالحليب والعسل والصوف واللحوم وغيرها، كل ذلك يصاحبها مجموعة من المخاطر تختلف باختلاف نوع المنتج، كل ذلك خلق صعوبات محاسبية نظرا لعم الدقة واختلافات من حيث الطبيعة، إضافة إلى ارتفاع معدل المخاطرة، هذه الصعوبات لمحاسبية ليست على مستوى القيود المحاسبية وإنما على مستوى المبادئ والفروض.

مقدمة

يعتقد الكثيرون أن المحاسبة تعد من المجالات الفنية المتخصصة التي يقتصر فهمها على المحاسبين، ولكن في الواقع الأمر نجد أن كل فرد يمارس المحاسبة يوميا بطريقة أو بأخرى، فالمحاسبة هي مجال المعرفة الذي يختص بقياس نشاط الوحدات الاقتصادية وتفسير وتوصيل المعلومات المالية المتعلقة به وعليه يمكن تطبيق هذه القواعد في أي نشاط، سواء كان بنكا أو مصنع أو متجر أو مزرعة، ففي كل الأحوال فأنت تتعامل مع مفاهيم محاسبية ومعلومات محاسبية.

المبحث الأول: النشاط الزراعي والمحاسبة الزراعية

أولاً:عموميات حول الزراعة : تلعب الزراعة دورا كبيرا في اقتصاد الدولة باعتبارها قطاعا رائدا في التنمية الشاملة، لذلك تشجع الدول المشروعات الزراعية لذلك سنتطرق إلى معرفة أهم مفاهيم متعلقة بالزراعة وانعكاساته المحاسبية

1- مفهوم الزراعة: إذا أخذنا الزراعة بمفهومها الضيق نجد أن زراعة مشتقة من كلمتين agre أي الحقل أو التربة، وكلمة cultur أي العناية، وعلى هذا يمكن القول بان الزراعة هي

العناية بالأرض، أما المعنى الذى نقصده هنا فالزراعة تشمل جميع الفعاليات التى يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ودودة القز وغيرها، وكذلك تشمل أى عمل لاحق يجرى بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمه للمخازن أو الوسطاء، فالزراعة علم وفن ومهارة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية، و أنها طريقة من طرق الحياة للحصول على مصدر رزق.

ويقصد بالزراعة أيضا تلك التى تقوم باستغلال نشاطات المشروعات الكبيرة التى تتخذ شكل شركات مساهمة أما المزارع الصغيرة فإن صغر حجم ما يمتلكه من الرقعة الزراعية إلى جانب قيامه بالعمل بنفسه أو مع أفراد أسرته واعتماده فى أغلب الأحيان فى معيشتة على نتاج أرضه ومواشيه بالإضافة إلى انتشار الأمية بين المزارعين كل ذلك قد لا يشجع المزارع الصغير على لانفتاح بأهداف المحاسبة و إمساك الدفاتر¹

من خصائص الزراعة أن الطبيعة تشترك مع المالك فى العمل وأن جزءا كبيرا من إنتاجها يرجع الفضل فيه للطبيعة ويظهر ذلك للتربة التى يدفعها المستأجر للمالك والتى تتفاوت مع خصوصيتها²

2- مفهوم النشاط الزراعي: يعرف مجلس معايير المحاسبة الدولية النشاط الزراعي بأنه إدارة المشروع البيولوجي والمحصول للأصول البيولوجية المعدة للبيع أو التحويل إلى محصول زراعي أو إلى أصول بيولوجية إضافية³

كما يتكون النشاط الزراعي فى معناه الواسع من مجموعة العمليات الزراعية (الإنتاجية) البيولوجية التى يستهدف أحد أو بعض المجالات التالية:

- نشاط الاستزراع: ويتمثل فى إنبات البذور والشتلات بهدف إنتاج المحاصيل الحقلية كالحبوب والقطن والخضروات المختلفة والنباتات الطبية.
- نشاط التصنيع و تسويق المحاصيل: ويضم ذلك الفرع مختلف الصناعات الريفية الخفيفة كصناعة الألبان وعصر الزيتون وإنتاج الروائح والزيوت العطرية.

• نشاط الإنتاج الحيواني: وهو نشاط متعدد الفروع يتضمن تربية الماشية بغرض التسمين أو إدرار اللبن أو الإكثار، وكذا الحصول على الصوف من الغنم، ويدخل في هذا المجال تربية الدواجن و عسل النحل.

• نشاط الاستصلاح: وهو ما يتضمن مشروعات تمهيد وتسويد وإعداد أراضي البور وجعلها صالحة للزراعة وما يتضمنه ذلك من مجالات الري والصرف والسدود.

3- مفهوم التنمية الزراعية: تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الزراعية، فقد عُرفت على أنها مجموعة من السياسات و الإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني ومستوى معيشي مرتفع لأفراد⁴

4- مفهوم الاقتصاد الزراعي: يمثل علم الاقتصاد الزراعي احد العلوم الاجتماعية التي تقوم على دراسة النشاط الإنساني المتعلق بالنشاط الزراعي وعلاقة ذلك بالمجتمع، فهو يبحث في استخدام الموارد الطبيعية لإشباع حاجات المجتمع الإنساني من خلال العمليات الزراعية من هذا المنطلق نجد أن الدارس للاقتصاد الزراعي ما هو إلا دارسا للاقتصاد وان العالم بالاقتصاد الزراعي هو بالضرورة علما بالاقتصاد ويمكننا القول أن الاقتصادي الزراعي هو اقتصادي متخصص في الزراعة وهو يسعى إلى استخدام المنطق الاقتصادي لحل مشكلات القطاع الزراعي⁵.

الاقتصاد الزراعي فرع من فروع الاقتصاد العام يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الإنسان في مهنة الزراعة ويعتبر من فروع الاقتصاد التطبيقية لا أنه يقوم بتطبيق النظريات الاقتصادية على الفعاليات عمليا ويوضح العلاقة بين هذه الفعاليات والفعاليات الاقتصادية الأخرى وبهذا المفهوم تحول التفكير في المزرعة من وحدة بيولوجية إلى وحدة اقتصادية وربطها بالاقتصاد العام⁶.

5 - مفهوم المؤسسات الزراعية: المؤسسة الزراعية هي وحدة إنتاجية وقانونية يتوفر فيها ذلك القدر الكافي من عناصر الإنتاج لإنتاج محاصيل زراعية معينة يستعملها المزارع لاستهلاكه المباشر باستبدالها بسلع أو خدمات أخرى وبعبارة أخرى المزرعة هي مساحة من الأرض تستغل كلياً أو جزئياً في الإنتاج الزراعي ويديرها شخص بمفرده أو بمساعدة غيره بغض النظر عن

المساحة، والكمية، والمكان ويصح أن تكون مساحة المزرعة مكونة من قطعتين متباعدتين أو أكثر ولكنها مرتبطة بإدارة واحدة ويمكن إجمال المكونات التي تتألف منها المزرعة بما يلي:

. الأرض . المباني . الآلات والأدوات الزراعية . القوى المحركة سواء أكانت حيوانية أو ميكانيكية . حيوانات الإنتاج . عمال المزرعة . رأس المال الثابت والمتداول .

الإمكانية الإدارية .

6- المحاسبة الزراعية: هي تطبيق لقواعد المحاسبة البحتة وطرقها على العمليات الزراعية، فهي نوع من المحاسبة التطبيقية ومن الضروري قبل قيام بالمحاسبة الزراعية معرفة قواعد المحاسبة البحتة ومعرفة العمليات الزراعية وكذلك معرفة مختلف المصطلحات الفنية المستعملة في الزراعة حيث أن النشاط يشمل عدة عمليات يحتاج كل منها إلى تنظيم حسابي خاص وأهمها المنتجات النباتية، المنتجات الحيوانية⁷

ولقد عرف المعيار المحاسبي الدولي⁸ رقم 41 النشاط الزراعي على أنه إدارة المنشأة للتحويل البيولوجي للأصول البيولوجية برسم البيع إلى إنتاج زراعي أو أصول بيولوجية إضافية، ويتألف التحول البيولوجي من عمليات النمو والفقدان والإنتاج والتوالد التي تسبب تغيرات كمية أو نوعية في الأصول البيولوجية أما الأصول البيولوجية فهو حيوان حي أو نبات، ويعرف الإنتاج الزراعي على أنه الإنتاج المحصود من الأصول البيولوجية الخاصة بالمنشأة، ويصف المعيار أيضاً المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية خلال فترة النمو والفقدان والإنتاج والتوالد وكذلك المعالجة المحاسبية للقياس المبدئي للإنتاج الزراعي في وقت الحصاد، وبالتالي فإن نظام محاسبة التكاليف في المنشآت الزراعية لا يختلف عنه في أية منشأة اقتصادية أخرى صناعية كانت أم تجارية أم خدمية وهي قياس التكلفة وتصميم الخدمات والتخطيط والرقابة.

ثانياً: مميزات المحاسبة الزراعية: الزراعة في الواقع هي صناعة من نوع خاص، فالمزرعة تنتج حبوباً أو ينتج المصنع الصلب والأحذية والأقمشة. إلا أن أهم عنصر في ثمن تكلفة معظم المنتجات الزراعية هو العمل. ومن هذا يتضح لنا أن المحاسبة الزراعية أكثر تعقيداً من المحاسبة الصناعية والحقيقة إن المحاسبة من وجهة النظرية هي محاسبة صناعية إلا أنها أكثر احتياجاً إلى الدقة والعناية بسبب أهمية عنصري العمل والمصروفات وعدم أهمية المواد الأولية التي هي أسهل تحديداً في ثمن التكلفة.

. وتظهر لنا هذه الصعوبة بشكل واضح من الخصائص الآتية التي تميز الزراعة عن الصناعة والتجارة، عدد المنتجات في المزرعة أكثر منها في المشروع الصناعي على العموم.
. تعطي بعض الأصول عدة منتجات مثل البقر والجاموس و(عجول، ألبان، لحوم سماد) القمح (حبوب، تبن، وقش) الماشية (صوف و الألبان ولحوم وإنتاج عن طريق التناسل).
. تستهلك بعض المنتجات الزراعية داخل المزرعة كالغلال و اللحوم والخضروات وغيرها . فيجب مراقبة هذا الاستهلاك لتسوية مختلف الحسابات.

. يصعب تحديد كمية وقيمة المنتجات المستهلكة بهذه الكمية بدقة.

تدفع أحيانا مكافأة العمال عينا دون دفع النقود فمثلا تعطي لهم محاصيل زراعية أو تعطي لهم أراضي لزراعتها نظير أجرهم أو يقدم لهم الغذاء من المنزل ومن الصعب توزيعها بنسبة ما بدقة (العزق الحرث السماد البزل) غذاء الماشية بينها وبين إنتاجها⁹.
ثالثا: فوائد المحاسبة للمزارع : هناك فوائد عديدة يمكن أن يجنيها المزارع إذا ما حتمنا عليه ضرورة مسك سجلات حسابية وهذه الفوائد هي :

_ يستطيع المزارع بواسطة سجلاته من تحديد مركزه المالي في أي وقت يريد لمعرفة مقدار رأس ماله.

_ تظهر السجلات معلومات تامة مفصلة عن الدائمين والمدينين كما أنها تعطي معلومات وافية لذلك يستطيع اكتشاف الاختلاس والتلاعب.

_ يستطيع مقارنة نتائج المدد الزراعية وعمل إحصائيات مفيدة في مختلف أبواب المصروفات والدخل للاستفادة منها في تنظيم شؤون الزراعة والتخلص من الإسراف والتبذير.

_ تساعد سجلات المزارع في تقدير ضريبة الدخل حيث يستدل منها فيما إذا كانت الضريبة عادلة أم لا للمطالبة بحقوقه فيما إذا حصل غبن.

_ يستطيع المزارع معرفة نتيجة أعماله فيسير على علم ومعرفة.

_ تظهر السجلات مقدار مصروفات السماد وقيمة البذور والمبالغ المصروفة على الإصلاحات العقارية وعلى ذلك تؤدي السجلات أكبر خدمة للمستأجر.

المبحث الثاني: خصائص النشاط الزراعي وانعكاساته المحاسبية وأهم مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية

إن أهم مميزات النشاط الزراعي وخصائصه وانعكاساته المحاسبية وأهم مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية تظهر من خلال

1- **تعدد المنتجات الزراعية:** فغالبا ما تقوم الوحدة الإنتاجية الزراعية (المزرعة) بإنتاج عدة منتجات في وقت واحد مثلا إنتاج الماشية في مزرعة اللحوم، ألبان، صوف، جلود أسمد ونتاج محصول القمح وحبوب وتبن وقش ونتاج الدواجن ولحوم وبيض وأفراخ.... الخ وقد تكون هذه المنتجات المتعددة ذات قيم بيعيه متفاوتة لذا فمن الضروري تحديد تكلفة كل منتج بشكل صحيح من خلال توفر النظام التكلفة الملائم للنشاط الزراعي خصوصا وأن ظاهر التكاليف المشتركة بين المنتجات تتطلب توزيعها استنادا إلى أسس علمي وصحيحة كل هذا يهدف إلى تحديد تكلفة كل منتج بشكل دقيق بحيث تتمكن الوحدة الإنتاجية الزراعية من اتخاذ القرارات الهامة التي من شأنها التوسع في إنتاج بعض المنتجات أو التقليل من إنتاج البعض الآخر.

2- **موسمية الإنتاج الزراعي:** حيث تتميز الغالبية العظمى من المحاصيل الزراعي بموسمي الإنتاج أي يتم زراعة المحاصيل وحصادها في مواسم معينة من السنة ولا يمكن في مواسم أخرى وهذه الخاصية ستؤثر على حجم العمل المحاسبي الذي يزداد استخدامها في موسم الزراعة ويقل أو يتحدد في موسم آخر.. كما يترتب على خاصية الموسمية في الإنتاج الزراعي موسمية الدخل للمزرعة حيث تحصل المزرعة على دخلها وبشكل كبير في نهاية الموسم الزراعي فقط وليس على مدار السنة.

3- **ضخامة قيمة الخدمات التسويقية والتخزينية:** يترتب على خاصية موسمية الإنتاج الزراعي ظهور الحاجة الملحة للاستعانة بالخدمات التسويقية التخزينية كوسيلة لاستقبال المنتجات الزراعية وتنظيم تدفقها للأسواق حسب الحاجة بحيث تضمن عدم تدفقها كلها مرة واحدة في نفس الوقت مما يؤدي إلى هبوط أسعارها إلى مستويات تقل كثير عن تكاليف إنتاجها، كما تتصف غالبية المنتجات الزراعية بقابليتها للتلف ودرجات متفاوتة . فالقطن والحبوب محاصيل بطيء التلف بينما نجد الفواكه والخضر منتجات الألبان سريع التلف الأمر الذي يدفع إدارة المنشأة الزراعية إلى توفير المخازن الجيدة وتوفير وسائل تسويقية قادرة على التخفيف من ظاهرة التلف في المنتجات . إن كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف تسويق وخرن المنتجات الزراعية ارتفاعا كبيرا بحيث يعوق ومن كثير من الحالات تدفق هذه المنتجات الزراعية من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها.

4- صعوبة تقدير الإنتاج الزراعي مقدما: ويتأثر الإنتاج الزراعي كما ونوعا بالعديد من العوامل الخارجية حيث تلعب العوامل الجوية (الحرارة والبرودة والأمطار) والعوامل البيولوجية كالأفات الزراعية دورا كبيرا في هذا المجال ويترتب على هذه الخاصية صعوبة تقدير كميات الإنتاج المنتظر للاستعانة بما في وضع الموازنات التخطيطية طويلة الأجل ولكن هذه الصعوبة يمكن تجاوزها من خلال وضع موازنات تخطيطية لفترات قصيرة الأجل مثل السنة المالية أو الدور الزراعية.

5- تداخل الأنشطة الزراعية بعضها مع البعض الآخر: فمخرجات بعض الأنشطة الزراعية يمكن أن تكون مدخلات لأنشطة زراعية أخرى فمثلا منتجات حقل الحنطة والشعير يمكن أن تكون مدخلات (مواد أولية) لمعمل العلف في نفس المزرعة ومنتجات هذا المعمل تصبح مدخلات لنشاط الإنتاج الحيواني (ماشية دواجن) وبالعكس مثلا ما ينتج من النشاط الحيواني من أسمدة عضوية ستستخدم لزيادة خصوبة الأرض وهكذا ... إن هذا التداخل بين الأنشطة الزراعية يتطلب وجود نظام محاسبي قادر على احتساب تكاليف كل نشاط زراعي في المزرعة (كل منتج) وبشكل دقيق يهدف معرفة نتائج كل نشاط (ربح خسارة) ويهدف التخطيط بشأنه واتخاذ القرارات اللازمة للتأكيد على الأنشطة الربحية في الزراعة والعمل على تفادي الخسائر الحاصلة في الأنشطة الأخرى.

إمكانية تغيير تبويب الأصول الزراعية الحيوانية من أصل ثابت إلى متداول إلى ثابت باختلاف الغرض من اقتنائها.

6- مشاكل محاسبة الأصول البيولوجية:

*- أن الزراعة ذاتها تتعرض للإصابة بالأفات الزراعية نتيجة الظروف الطبيعية وتأثيرها بالرغم من اهتمام ورقابة العنصر البشري لها وبالتالي فإن الطبيعة تعتبر شريك المزارع في أرضه فهي صديق له إذا أفادته وعدو له إذا أصابته أن تغير الأحوال الطبيعية من عام لآخر يؤدي إلى تغير في نتائج كل زراعة وبالتالي تصعب المقارنات بالإضافة إلى ما تقدم

*- إن السنة الزراعية تتكون من دورات زراعية متتابعة لكل منها الإنتاج الزراعي المناسب وهو ما يحد من فعالية المحاسبة في تحقيق أهدافها

*- إن المواد المستخدمة في المزرعة مثل البذور هي ذاتها ناتج زراعة سابقة وهو ما يستلزم وضع أسس ومفاهيم لمشاكل التقويم

- *- كذلك تستخدم المحاصيل في تغذية الحيوانات داخل المزرعة الأمر الذي يستلزم ضرورة تحديد الإيرادات والنفقات لكل نشاط
- *- أما فيما يتعلق بعنصر الأجور. إن الأجور قد تدفع أحيانا عينا أو محاصيل سابقة كما أن صاحب الأرض الزراعية غالبا ما يستخدم أولاده وزوجته وأقاربه في خدمة الأرض الأمر الذي يصعب معه تحديد تكلفة العمل.
- *- ارتفاع تكاليف الخدمات التسويقية لسرعة التلف التي تتعرض لها المنتجات الزراعية أو لضخامة حجم المنتج ويطئ تسويقه، كما تظهر صعوبة في توزيع المصروفات المشتركة في حالة تعدد المنتجات.

إن أسس تقييم الزراعة القائمة أو الأصول الحيوانية، غالبا ما تتطلب الحكم الشخصي.

المبحث الثالث الافتراضات الحاسبية في المؤسسات الزراعية:

تقوم المحاسبة عموما على مجموعة من الافتراضات و المبادئ المحاسبية لتي تسهل في أداء وظائفها وتبسط من إجراءاتها

أولا الفروض المحاسبية: ويفترض المحاسبون الفروض الأساسية التالية

1- فرض استقلال الوحدة المحاسبية: يفترض المحاسب أن المشروع يستمر في أعماله إلى ما لا نهاية ويعتبر هذا الفرض أساسا لقيام المحاسب بتقييم الأصول بقيمتها التاريخية دون القيمة الاستبدالية طالما أن المشروع مستمرا في أعماله .

2- فرض ثبات القياس النقدي: يفترض المحاسبون أن النقدية هي وحدة لقياس الملائمة لتحديد قيمة العمليات. كما يفترضوا ثبات القوة الشرائية للنقود على مر الزمن أي أن المحاسب لا يأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار وهذا الفرض يضع حدا على المعلومات المحاسبية النقدية ولذلك تظهر العديد من الآراء التي تتادي بالمحاسبة على أساس التغيرات في المستوى العام للأسعار .

3- فرض الفترات المحاسبية: طالما أن المشروع مستمر في أعماله فإن الأمر يتطلب معرفة نتيجة نشاطه من ربح أو خسارة الانتظار حتى يتم تصفية أعماله. ولكن المستثمرين والجهات الحكومية يرغبون في معرفة نتيجة النشاط على فترات دورية. لذلك يفترض المحاسب أن حياة المشروع مقسمة إلى فترات قد تكون شهرا أو ربع سنة. ويتم إعداد حسابات ختامية

لهذه الفترة ومركز مالي للمنشأة ويفضل أن تكون الفترة المحاسبية سنة حتى يسهل تحديد صافي الدخل عنها.

ثانيا المبادئ المحاسبية: نعرض فيما يلي المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً:

1- مبدأ التكلفة التاريخية: يتم تسجيل العمليات المحاسبية التي تتم نتيجة عملية تبادل على أساس تكلفة الاقتناء أي التكلفة وقت التعاقد " التكلفة التاريخية " التي تعتبر الأساس السليم للمحاسبة عن الأصول المملوكة والالتزامات. ويبرر المحاسبون استخدام هذا المبدأ كأساس للمحاسبة لممتلكات والتزامات المشروع حيث يمكن تحديدها بمستند موضوعي وقت الاقتناء. رغم توافر الدقة والموضوعية في القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية، إلا أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وتواجه عدة انتقادات، خصوصاً في حالة التضخم¹⁰، إن تطبيق هذا المبدأ يواجه مجموعة من الصعوبات لعل أهمها إن المواشي يتم اقتنائها بالقيمة العادلة وبيعها يتم بنفس الطريقة وكذلك المر للمناحل والمسامك والمشائل وبالتالي يصعب تطبيق هذا المبدأ في المحاسبة الزراعية.

2- مبدأ تحقق الإيراد: تتحقق الإيرادات في الوقت الذي تنتقل فيه السلعة أو الخدمة إلى المستهلك بالبيع. ويتطلب الأمر وجود دليل موضوعي لإثبات تحقق الإيراد ففاتورة المبيعات مثلاً تعتبر دليلاً على تحقق الإيراد بوجود عملية اكتساب الإيراد. ويلاحظ أنه قد يتحقق الإيراد بالإنتاج كما في مناجم الذهب مثلاً، ولا يتوقف الإيراد على تحصيلهن أو عدم تحصيله إن هذا المبدأ لا يمكن تطبيقه بطريقة مطلقة لان هذا المبدأ مرتبط بمبدأ الاستحقاق إلا أن المحاسبة الزراعية تعتمد في الأكثر الأحيان على مبدأ النقدية لأن المزارع في أكثر الحالات يبيع منتوجه من أجل تمويل عملية الحصول على الأسمدة والمواد الأولية.

3- مبدأ المقابلة: يتم تحديد الإيرادات الخاصة بالفترة والمصروفات التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات. ويشير الاصطلاح إلى العلاقة بين عناصر الإيراد المحقق والمصروفات سواء تم تحصيلها أو لم تحصل بعد المهم أنها تخص الفترة موضوع القياس المحاسبي من الصعب تطبيق هذا المبدأ في المحاسبة الزراعية لان بعض المصروفات لا يقابلها إيراد مثلاً تسميد التربة مثلاً في زراعة النخيل فن عملية التسميد و التي تكون مكلفة تخص عدة سنواتكم أن بعض الغلال والحشائش تكون غلتها فير متعلقة بدورة .

4- مبدأ الموضوعية: يعني هذا المبدأ البعد عن الحكم الشخصي أي لن يكون هناك مجالاً للحكم الشخصي عند أداء العمليات المحاسبية أي لا بد من توافر دليل موضوعي في شكل مستند يخص الوحدة المعاملات المحاسبية ومن أمثلة الموضوعية تسجيل قيمة العمليات المالية على أساس الفعلية وقت حدوثها. والجدير بالذكر أن بعض الأرقام التي تظهر بالميزانية لا تعتبر دائماً عن حقائق، مثل تقدير قيمة الديون المشكوك فيها وتقدير القيمة البيعية للمخزون....

5- مبدأ الإفصاح: يجب أن تظهر القوائم المالية كافة المعلومات التي تعتبر ضرورية ومكتملة لتعبير عن مدى صدق هذه القوائم في إيضاح نتيجة نشاط المشروع. ولذلك يقترن بهذه القوائم والملاحظات والتحفظات التي تعبر جزءاً أساسياً من القوائم المالية.

خلاصة:

إن الخصائص النوعية التي تتميز بها المحاسبة الزراعية نابعة من كونها نشاط يختلف عن أي نشاط تجاري أو صناعي فهي ولى الرغم من التقدم التكنولوجي مازال عنصر البشري له أهمية كبرى، ما ن الطبيعة له دور كبير في العملية الانتاجية ففي كثير من المنتجات ومن بينها النخيل والموز تعتمد على الطقس كما ن كل المنتجات قد تكون موسمية وليس لها علاقة بمبدأ الدورية، هذا مما أدى أن الفروض والمبادئ المحاسبية تحدث عنها استثناءات تتبع من طبيعة هذا النشاط.

الهوامش والاحالات:

- ¹ محمد حسين الجزائري، وآخرون، المحاسبة الزراعية، ملزمة الطبع والنشر، مصر 2000، ص: 13.
- ² خيرت ضيف، المحاسبة والتكاليف الزراعية، دار النهضة العربية، لبنان، 2010، ص: 7.
- ³ احمد حلمي جمعة، محاسبة الأصول البيولوجية، ط1، الأردن، 2013، ص: 50.
- ⁴ غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، الجزائر -3- 2011-2012، ص: 8.
- ⁵ على جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص: 5.
- ⁶ عبد الوهاب مطر الداھري أسس مبادئ الاقتصاد الزراعي مطبعة العاتي ط1 العراق 2006 ، ص: 31.
- ⁷ عبد الوهاب مطر الداھري، مرجع سبق ذكره ص167
- ⁸ حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص: 305.
- ⁹ عبد الوهاب مطر الداھري، مرجع سبق ذكره، ص: 383_384_387.
- ¹⁰ رضوان حلوة حنان وآخرون أسس المحاسبة المالية ، ط1، دار حامد، الأردن، 2004، ص: 38